مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
ISSN: 2676-1955
الإيداع القانوني: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences
E-ISSN: 2716-7925 / العدد: السابع الشهر: جوان / السنة: 2022

التحول إلى الإدارة الإلكترونية في ظل إستراتيجية

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر

Transition to electronic management under a strategy

Modernizing the justice sector in Algeria

تاريخ الإرسال: 2021/04/24 تاريخ القبول: 2022/05/26

د. بوضياف مليكة، جامعة الشلف، الجزائر
m.boudiaf@univ-chlef.dz

ط. د خالدي عبد الرحمان، جامعة الشلف، الجزائر.
ab.khaldi@univ-chlef.dz

ملخص:

سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين وتطوير الخدمة العمومية ، حيث إستفادت من تجارب ناجحة خاصة في مجال تكريس الإدارة الإلكترونية في قطاعاتها الحكومية، فكان الإهتمام الكبير في هذا الشأن بقطاع العدالة من خلال إستراتيجية عصرنة ورقمنة القطاع برصد أغلفة مالية خاصة بذلك والإعتماد على التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري وتأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية، ما أسفر على تحول نوعي في الخدمات المقدمة من محاكمة عن بعد، الإمضاء الإلكتروني، السوار الإلكتروني، وإستخراج المواطنين والمحامين للوثائق والعرائض إلكترونيا، وبالتالي بناء فضاء معلوماتي إلكتروني في التعامل الإداري مع مختلف الفاعلين مع قطاع العدالة في سبيل تحقيق العدل والمساواة، وتقريب الإدارة من المواطن، ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، عصرنة، العدالة.

Abstract:
The algerian state sought to develope and improve the public service and was inspired from succeful experiences specially those they dealt with the electronic administration embodiment in its governments sectors .therefore the most interest was in justice sector through adapting modernisation and digitilizatio, as a strategy , mostly by providing budget, depending on new technologies in administrative field and formed human ressources .

As a result , the quality of public service noticed through remote trial , electronic signature , electronic bracelet , and extracting documents . so citizens and even lawers could extract documents and lawsuit petition and therefore establishing a electronic network used by different doers with justice sector in aim to fullfilled fair and equal in society and being near the citizens and fight corruption.

Keywords: Electronic management, Modernizing, Justice.

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة إلى توفير الأمن و الإستقرار في المجتمع من أجل ضمان حياة الأفراد في جو يسمح بالقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية و الثقافية، لذا فإنها تعمل على ارساء قواعد العدالة في المجتمع من خلال جملة القوانين و اللوائح و التشريعات المنظمة والتي يتوجب احترامها داخل اقليم الدولة.

يعتبر قطاع العدالة من اهم القطاعات الإستراتيجية للدولة نظرا لما تقدمه من نواتج على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة بصفة عامة، ليس من خلال الية الردع العام والخاص فقط وانما حتى اعادة التربية والتأهيل واعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين ونشر الأمن والإستقرار في البلد.

ونظرا للتغيرات الحاصلة في المجتمع الدولي، سيما التطورات التكنولوجيات خاصة في مجال الإعلام والإتصال، كان لقطاع العدالة تفاعل مع هذه المستجدات والتي ساهمت الى تطوير العمل القطاعي لوزارة العدل والمؤسسات التابعة لها رغم تتنوع مجالات تدخلها، في ظل ما يعرف بانتهاج سبيل عصرنة قطاع العدالة وفق محطات عديدة .

ساهمت عصرنة قطاع العدالة في تطوير العلاقة المعاملتية امام مختلف الفواعل للمساهمة في تحقيق العدل والمساواة في المجتمع، حيث اصبح التركيز على تجسيد على مختلف المحطات التي مستها عملية العصرنة امر ضروري لتقييم عملية الإنجازات ومعرفة جملة المعوقات و العمل على تذليلها بغية رسم افاق هذه السياسة المنتهجة مستقبلا والتطلع الى تجسيد و تفعيل معالم الإدارةالإلكترونية او الحكومة الإلكترونية في سبيل تحقيق العدالة وبناء دولة الحق والقانون وكذا تحسين الأداء وتحقيق الإستقرار وضمان الإستمرارية وكذا تحقيق الفعالية، من خلال الوقوف على مختلف الجوانب منها ما هو بشري و تنظيمي واخر مؤسساتي او تقني.

أهمية الموضوع :

تبرز وتتجلى أهمية هذه الدراسة باعتبارها تنصب ضمن الإتجاه المرتبط بتطوير اهم القطاعات الإستراتيجية للدولة الجزائرية من خلال تبنى إستراتيجية لعصرنة القطاع ومختلف الأجهزة التابعة له، والذي من شانه ان يفرز مسار فعال في سبيل رسم معالم الإدارة الإلكترونية في الجزائر من جهة وتحقيق العدل والمساواة من جهة اخرى.

الإشكالية :

عند ارتباط التسيير بالتكنولوجيا، اللذان يعتبران اهم التوجهات التي تسعى الدول الى الإرتكاز عليهما من اجل التطوير والإستمرار والإستقرار، وبالنظر الى إنجازات قطاع العدالة كمؤشر للإستجابة للتغيرات العالمية و الدولية خاصة في مجال التطورات التكنولوجية من جهة وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى والتي تتسم بالمرونة السريعة، توجب التركيز على اليات تجسيدها على مستوى عال في الأداء خاصة اذا كان التطور التقني أحد الوسائل المدعمة للتجاوب والإستجابة لمثل هذه التغيرات ، وعليه أصبح من الضروري عند الحديث عن قطاع العدالة في الجزائر الإشارة إلى مستوى ومكانة العصرنة في إطار الرعاية الكاملة والشاملة وفق المعايير المعتمدة دوليا المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية المبرمة في مجال العدالة وحقوق الإنسان بصفة عامة وحماية وحقوق المساجين بصفة خاصة.

فإلى أي مدى ساهمت الإدارة الإلكترونية في رسم معالم عصرنة قطاع العدالة في الجزائر ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية :

- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟
- ماهي أهم مظاهر العصرنة لقطاع العدالة في الجزائر ؟
- ما هي إستراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

- السوار الإلكتروني و المحاكمة عن بعد اهم محطة في عملية العصرنة لقطاع العدالة.
- عصرنة قطاع العدالة في الجزائر المت بجميع صور الإدارة الإلكترونية.

أهداف البحث :

تسليط الضوء عن مكانة عصرنة قطاع العدالة في تحقيق الإدارة الإلكترونية، وكذا الكشف عن واقع عملية العصرنة لقطاع العدالة في اطار تجسيد وتحقيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

منهجية البحث:

يتم تناول الموضوع بإتباع المنهج الوصفي وذلك بالإعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية، من خلال الدراسات المختلفة التي لها

صلة مباشرة عصرنة قطاع العدالة في الجزائر والإدارة الإلكترونية ثم العمل على تجميعها للوصول إلى استخلاص مكانة العصرنة لقطاع العدالة في تحقيقادارة الكترونية في الجزائر.

المحور الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية

1- **تعريف الإدارة الإلكترونية:** هي عملية تحويل ونقل وتغيير شكل الأعمال و الخدمات التقليدية وجعلها أعمالا تنفذ عبر الأجهزة الإلكترونية ،ومن خلال الإستعانة بالبرمجيات المساندة، بمعنى الإستغناء عن الإدارة بالأسلوب الورقي التقليدي .[1]وقد عرفت أيضا على أن الإدارة الإلكترونية هي نظام إلكتروني ذو تقنية شاملة لجميع المجالات الإنسانية و الإجتماعية و الإنتاجية و التطويرية من أجل تقديم الخدمات بصورة أفضل للجمهور[2]، وتعرف الإدارة الإلكترونية أيضا على أنها إستراتيجية إدارية في عصر المعلوماتية ،غايتها التوظيف الأفضل للموارد المعلوماتية وفي إطار إلكتروني حديث، وفي ظل إعتبارات التشغيل السليم للموارد البشرية والمادية و بالأسلوب الإلكتروني ،ليصار الى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود و إنفاق الأموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية.[3]

2- **عناصر الإدارة الإلكترونية** : تعتبر عناصر الإدارة الإلكترونية اساس التحول والإنتقال من العمل التقليدي الى العمل الرقمي و التي يمكن تلخيصها في اربعة نقاط :

أ- **تأهيل العنصر البشري** : ويعتبر وجود القوة البشرية المؤهلة لإدارة العملية و صيانة التجهيزات و إستمرار تدريب العاملين في أجهزة الدولة من أبرز الخطوات التي قد تقود إلى النجاح ،فالإستمرار في التدريب و التهيئة و متابعة كل ما هو جديد و التوعية الشاملة و الدؤوبة للعاملين للتعامل مع المعطيات و الأساليب الجديدة ،كفيل بأن يجعل التغيير ينطلق بسلاسة نحو تحقيق التوجهات الإلكترونية للدولة .[4]فالتدريب و التكوين ضروريان لإدماج الموظفين في العالم الرقمي المتبنى من طرف القطاع الحكومي أو الإدارة العامة حيث من خلاله يتم السعي إلى إزالة جملة الإبهامات و المواقف السلبية و المعارضة لعملية التغيير ، من خلال إعادة رسم تصور إيجابي لعملية التحول الرقمي ، فتبني الموظف لهذا المنهج الجديد و الأسلوب المغاير أو رفضه قد يسهل أو يقف عقبة في سبيل التطوير و التغيير .

ب- **التقنيات التكنولوجية** :يحتاج تطبيق الإدارةالإلكترونية إلى أجهزة علمية متطورة و مكلفة ،وقد كثرت وتنوعت الأدوات و المنتجات الخاصة بأنظمة تقنية المعلومات و الإتصالات المسموعة و المرئية التي يلزم أو يحسن توافرها لإمكان تطبيق نظام الإدارةالإلكترونية .[5]

ت- نظام معلوماتي الكتروني :إدارة المعلومات بتقنية حديثة لتكنولوجيا المعلومات يتمتع بإمكانيات وقدرات على مستوى تقني عال يقدم حلول مرنة في إستغلال المعلومات و المعطيات لتصل إلى المستخدم في وقت قصير ومناسب لإستعمالها في العملية الإدارية، فهو يعتبر نظام عمل إلكتروني يتيح الإستغلال الأمثل للموارد والمتابعة الألية ووعاء يجمع الروابط المعلوماتية للموارد والأطراف الفاعلة، يضم إدارة الوثائق والإجتماعات والأنشطة والمراسلات والخدمات الإلكترونية ...الخ.

ث- تقديم الخدمات إلكترونيا :هي تلك الخدمات التي تقدمها إحدى جهات الأجهزة الحكومية بإستخدام إحدى الوسائل الإلكترونية المتاحة مثل الهاتف ،والفاكس، والشبكات المحلية ، والأنترنت، والبريد الإلكتروني، لجمهور المستفيدين بما يحقق التفاعل بينهم[6]. إن التصنيف التبادلي للخدمة من / إلى و الذي يعتمد على الأطراف المشتركة في الخدمة المقدمة إلكترونيا ،ويندرج ضمنه أربع أنواع فرعية هي:[7]

- الخدمات من الحكومة إلى الحكومة .
- الخدمات من الحكومة إلى الموظفين .
- الخدمات من الحكومة إلى قطاع الأعمال .
- الخدمات من الحكومة إلى المواطن .

المحور الثاني : مظاهر عصرنة قطاع العدالة في الجزائر

1. التقنيات التكنولوجية :

- أرضية ISP" مزود خدمة الأنترنت Internet Service Provider

": عبارة عن أرضية خاصة بشبكة الأنترنت لقطاع العدالة بترددات كثيفة وقد تم إنجازها سنة 2003 في شهر نوفمبر[8]، هذه الأرضية مكنت قطاع العدالة، وهو قطاع سيادي من تسيير شبكاته الإلكترونية ومختلف برامج الإتصال الخاصة به بحيث عممت المعلومة وجعلتها متوفرة لموظفي قطاع العدالة.

2. نظام معلوماتي إلكتروني :إن تطوير شبكة داخلية للمعلومات لفائدة موظفي قطاع العدالة من شأنها تحقيق الإتصال الداخلي ودعم التنسيق ما بين المصالح، حيث تم إعداد وإنجاز :

أ- **لوحة القيادة التحليلية (TABLEAU DE BORD ANALYTIQUE)**: تم إستلامه في فيفري 2004، وهو يعد أداة تسيير بالنسبة للمسيرين بحيث يعطي قراءة للوقائع (الخريطة الأنية للسلطات القضائية : توزيعها ، الموارد البشرية والوسائل ، حجم النشاطات....) ومؤشرات لقياس وتحليل التقدم[9].

ب- **شبكة قطاع العدالة** :هياكل قاعدية مادية ضرورية لتشغيل تطبيقات الإعلام الألي من أجل ضمان النوعية من حيث نجاعة الأداء وأمن المعلومات، كما تم زرع الشبكات المحلية في المجالس القضائية

والمؤسسات العقابية ، مع الربط ما بين الشبكات للسلطات القضائية والمؤسسات من نفس القطاع.

ت- **نظام تسيير و متابعة الجمهور العقابي** :يسمح هذا النظام المعلوماتي في تحسين تسيير الجمهور العقابي، من خلاله يتم رصد مسار رحلة المحبوس عبر المؤسسات العقابية (مختلف التحويلات) بداية من دوافع و ظروف إحتباسه ، سلوكه و معالجته إلى غاية الإفراج عنه. كما يسمح بما يلي :

- إعداد الخطة الفردية لإعادة الإدماج الإجتماعي.
- إعداد تسيير و مراقبة ' البرامج التي تمنح جزاء للسلوك المثالي' والتي تهدف إلى إرساء و تطوير اللجوء إلى الحرية المشروطة ، ونصف الحرية والعمل في الورشات الخارجية.
- تزويدالإحصائيات الموثوق فيها عن تطورات مختلف الفئات للجمهور العقابي و توضيح الرؤية عن قرارات إنجاز مؤسسات جديدة و طبيعة تخصصها (بيئة مغلوقة أو مفتوحة) وفقا لدرجة خطر المحبوسين (أعلى خطورة ، متوسط ،...) من جهة ، ومحتوى برامج تكوين وإعادة توزيع موظفي إدارة السجون.

3. تقديم الخدمات إلكترونيا :

أ- **الموقع الإلكتروني** : متوفر منذ 2003 على أرضية ISP" مزود خدمة الأنترنت Internet Service Provider "ويهدف إلى تطوير و تحديث المعلومات الموجهة للجمهور . ويشمل هذا الموقع

على مختلف معلومات حول التنظيم ، المهام ، البرامج و النشاطات لقطاع العدالة، طرق الوصول إلى الخدمة العمومية و بعض الأجزاء لتعريف بالثقافة القضائية العامة لاسيما من خلال منتدى للتحاور وغيرها.

ب-**بوابة القانون** : عبارة عن موقع لفائدة ممارسي مهن القانون بحيث يوفر مجمل الوثائق المرتبطة بالتشريع والنصوص التنظيمية، المتعلقة بالقضاء والمعاهدات والإتفاقيات الدولية، بحيث يشمل هذا الموقع على مجمل التشريعات والنصوص التنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية منذ عام 1962 ويمكن البحث من خلال محرك البحث لجميع المواضيع.

ت-**مركز وطني للاستخراج قسيمة السوابق العدلية** :لقد تم إستلام المركز منذ 06 فيفري 2004 ويعد إنجاز هذا المشروع مرجعية في أعين المواطن الجزائري، ويوحي بإصلاح أو عصرنة العدالة، والهدف منه تقديم خدمة عمومية بالغة الأهمية فإعداد و منح القسيمة رقم 03 للسوابق العدلية في شروط السرعة والفعالية لا سابق لها تتجسد من خلالها عدة أهداف:

أولها في نظر المواطن الجزائري الذي يسهل عليه إجراءات طلب إستخراج القسيمة للسوابق العدلية وسحبها في ظروف ساعات وفي أي نقطة من الإقليم الوطني، تليها في نظر المؤسسات الشركاء لاسيما المؤسسات التي لديها الحق في الحصول على المعلومات

من المحكمة المجاورة لها، وأخيرا في نظر السلطات القضائية نفسها، بحيث يتمكن قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية من معالجة الملفات بسرعة وفعالية للمتهمين (الموقوفين أو المقبوض عليهم) لاسيما عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرار حول سحب الحرية مؤقتا.

ث-**نظام تسيير و متابعة الملفات القضائية** : يسمح هذا النظام بـ:

- السرعة في تقاضي الدعاوي القضائية بفضل التسيير ومتابعة معالجة الملفات القضائية من خلال النظام المعلوماتي منذ إنطلاق الدعوى القضائية إلى غاية الحكم النهائي لها.
- إنعكاس الشفافية و الموضوعية خلال تنفيذ الإجراءات القضائية منذ إنطلاقها ، تطور مراحلها وهذا بفضل اللجوء الأني للملفات من قبل جميع الأطراف المتدخلة بما في ذلك المواطن المعني بالأمر والمحامي عن طريق الإستشارة عن بعد أو الشباك الإلكتروني.
- تسليط الضوء على القرارات السياسية العامة بفضل إنتاج إحصائيات موثوق بها و منتظمة ترسم الوضوح على الدعاوى القضائية سواء كانت مدنية، جنائية، أو إدارية.

ج- رقمنة أرشيف السلطات القضائية: يهدف الى حفظ و تسيير أرشيف السلطات القضائية بإستعمالأدوات وتقنيات حديثة التي تضمن أمن الوثائق ضد تلفها و خسارة الوثائق المادية، كما يسمح بأداء البحث وإسترجاع الوثائق بسرعة، وما يهم مصلحة الأرشيف أكثر هي

تقديم الخدمة العمومية للمواطن بحيث الحصول على وثيقة لإعادة تكوين ملف دعوى قضائية تعد ذات أهمية بالغة .

ح –**تسيير أمر بالتوقيف** :هذا المشروع يرتبط بالشرطة القضائية للمديرية العامة للأمن الوطني ويهدف إلى تسهيل تسيير أوامر التوقيف على مستوى السلطات القضائية ووحدات الشرطة القضائية من أجل ضمان الحريات الفردية.

المحور الثالث : إستراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر:

يمكن تلخيص اهم محاور إستراتيجية العصرنة في نقطتين الاولى متعلقة بالتسيير والثانية بالتكنولوجيا، فشمل مجال العصرنة تطوير العمل في اطار المناجمنت العمومي من خلال تقديم خدمات عن بعد الكترونيا وكذا تأهيل العنصر البشري بإبرام اتفاقيات مع دول اوروبية في مجال العمل في قطاع العدالة، كما شملت العصرنة ايضا في شقها التكنولوجي استخدام اجهزة وتقنيات تكنولوجية حديثة كالسوار الالكتروني و المحاكمة عن بعد.

1. الوضع تحت المراقبة الإلكترونية : "السوار الإلكتروني" :

يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة مدة العقوبة، أو الجزاء المتبقي منها، خارج المؤسسة العقابية، سوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان معين، ولمدة محددة، مع إخضاعه لعدد من الإلتزامات ومراقبته في تنفيذها الكترونيا عن بعد، الخاضع لهذا النظام يلزم بعدم التغيب عن محل إقامته أو أي مكان آخر يحدده الأمر القضائي خلال ساعات معينة من اليوم بما يتفق مع الوضع الأسري والمهني للمحكوم عليه، تستقبل

الإشارات على جهاز الإستقبال، المثبت في مكان يحدده القاضي، ويتصل بمركز المتابعة عن طريق خط تليفون، كما يمكن أن يجرى التحقق من احترام الإلتزامات المفروضة عن طريق زيارات تجريها الإدارة العقابية للمحكوم عليه.

المراقبة الإلكترونية جرى العمل بها في العديد من الدول نذكر على سبيل المثال لا الحصر كندا – أمريكا – هولندا – سويسرا – فرنسا نيوزيلاندا و الجزائر مؤخرا.10 حيث شرع العمل بها بصفة تجريبية سنة 1983 بالولايات المتحدة الأمريكية وتم ادخال هذا الإجراء في التشريع الفرنسي بموجب القانون الصادر في 1997/12/19 ثم صدر تشريع اخر في 2005/12/12 يتعلق بالوضع تحت المراقبة القضائية و المراقبة الإلكترونية المتحركة .

اما عن الإطار القانوني لهذا الإجراء في التشريع الجزائري فقد جاء في القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018، المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين[11].

يعتبر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية اجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة او جزء منها خارج المؤسسة العقابية، والمتمثل في حمل الشخص

المحكوم عليه لسوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات[12]، في حين ان عملية الغاء عملية الوضع تحت المراقبة الإلكترونية تكون في اربعة حالات [13]:

- عدم احترامه لإلتزاماته دون مبررات مشروعة .
- الإدانة الجديدة.
- طلب المعني.
- المساس بالأمن و النظام العام ، بناءا على طلب النائب العام إلى لجنة تكييف العقوبات.

2. المحاكمة عن بعد:

إستحداث تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد والتي من شأنها تجنب نقل وتحويل المساجين، وكذا إستغلال نفس التقنية لتنظيم جلسات العمل و المحاضرات و الدورات التكوينية، وتعد هذه التقنية ألية حديثة تقوم على الإتصال المرئي المسموع تستخدم في إجراءات التحقيق و المحاكمة الجزائية عن بعد لاسيما في مجال سماع الشهود ومحاكمة المتهمين حتى داخل المؤسسات العقابية التي يحبسون فيها[14]، يهدف هذا المشروع الإستراتيجي إلى القضاء على الإكتظاظ الحاصل في المحاكم الجزائرية فإنطلاق المحاكمة عن بعد سيسمح للمواطنين بالبقاء في ولاياتهم دون التنقل إلى المحكمة التي وجهت له

الإستدعاء[15]، وإعتماد منظومة معلوماتية مركزية موحدة و مؤمنة خاصة بالقطاع بالإضافة إلى إستحداث نظام معلوماتي بيومتري قائم على إستغلال خصائص البصمة البيومترية للتعرف على هوية نزلاء المؤسسات العقابية وذلك بفضل المصلحة المركزية للبصمات الوراثية .

3. الخدمات العمومية الإلكترونية :

إعتماد تقنية التصديق و التوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي، وذلك لتمكين أصحاب المصالح من إصدار الوثائق الإدارية و المحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد وهذا بعد إستحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني وكذا تمكين المواطن من إستخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا و تمكين المحامين من سحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، بالإضافة إلى سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا، بالإضافة إلى رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله مع إمكانية تتبع مآل القضايا والإطلاع على منطوق الحكم بالإضافة إلى إطلاق أرضية النيابة الإلكترونية التي تسمح بتسجيل شكوى أو عريضة ومآلها.

4. تأهيل العنصر البشري من خلال مشروع التوأمة :

ساهمت برامج التعاون مع مختلف الهيئات و المدارس الأوروبية في تطوير السياسة العقابية المرتكزة على كل من محاور الأمن، إعادة

الإدماج، ظروف الحبس، المناجمنت من جهة تحسين مناهج التكوين من جهة أخرى و قد شمل التعاون الهيئات التالية :

أ- **مشروع التوأمة مع إدارة السجون الفرنسية**[16] :و نتج عنه تكوين مدراء مؤسسات عقابية حول تسيير السجون و كذا ضباط إعادة التربية حول "تكوين مكونين" على مستوى المدرسة الوطنية لإدارة السجون الفرنسية بآجان.

ب- **التعاون مع إدارة السجون البريطانية** [17]:و تكللت بإرساء مبادئ جديدة في إدارة السجون الجزائرية كالتخطيط الإستراتيجي، التصنيف الأمني للمحبوسين و الخطة الفردية الإدماج.

ت- **مشروع دعم إصلاح نظام السجون** :و شمل برامج تكوين بالجزائر لفائدة مختلف الأسلاك العاملة بإدارة السجون بالإضافة إلى إجراء خبرات شملت العديد من الميادين بالإضافة إلى رحلات دراسية بالخارج.

ث- **مشروع التوأمة مع إدارتي السجون الفرنسية و الإيطالية** :و شمل دورات تكوينية على مستوى الجزائر بالإضافة رحلات دراسية بالخارج، علما أن هذا المشروع جاء لتعزيز مكتسبات برامج التعاون السابقة.

كما أبرم مركز البحوث القانونية والقضائية، خلال شهر جوان 2013 عقد توأمة مع كل من الإتحادالإوربي و وزارة العدل الفرنسية و المجلس العام للسلطة القضائية الإسباني، وذلك في اطار برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة مع الإتحادالأوربي.هدف التوأمة المؤسساتية إلى ترقية البحث القانوني بالجزائر لصالح العاملين في الميدان القانوني ولفائدة المتقاضين الذين يصبح القانون في متناول إدراكهم بسهولة كما يصبح الإلتجاء لمرفق العدالة ميسورا لهم.ترمي التوأمة من جهة أولى

الى إنجاز هدف خاص يتمثل في تدعيم هياكل وسير مركز البحوث القانونية والقضائية قصد التنفيذ الأمثل لمهامه في الخبرة، ومن جهة ثانية لتحقيق هدف عام يتمثل في الدعم المستمر للنظام القانوني والقضائي الجزائري في مجالات إعداد القانون و تطبيقه و تعزيز دولة القانون والأمن القانوني18.

الخاتمة :

يعتبر تطبيق تكنولوجيا الإعلام و الإتصال تغيير رئيسي وتوجه جديد إعتمدته الجزائر في ممارسة الأعمال الحكومية و تقديم وتنفيذ الأعمال الإدارية .بغية تحسين الأداء و تسيير الموارد بكفاءة عالية وتقريب الإدارة من المواطن و بالتالي تحسين وتطوير الخدمات العمومية .

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر أصبح أمر حتمي و ضروري ومطلب أساسي خاصة في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولى و الإتفاقيات و المعاهدات المبرمة في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد و بالتالي فعصرنة قطاع العدالة هو أحد إفرازات التحولات الدولية . هذه الإستجابة تتجسد وفق إستراتيجية رقمية للتسيير الإداري للقطاع من خلال جملة من المحطات.

إنطلقت بوادر الإصلاحات لقطاع العدالة من خلال تجهيز الأرضية لعملية العصرنة من خلال فتح بوابة إلكترونية للتواصل والإعلام مع الجمهور، ووضع ترسانة قانونية والإطار القانوني لعملية التسيير الرقمي وكذا بناء الهياكل التنظيمية المسايرة للأسلوب الجديد في التسيير الإداري لعمل القطاع خلفا للأسلوب التقليدي.

تجلت محطات العصرنة بعد جملة الإصلاحات لتمتد ألى تطوير الخدمات العمومية بشكل عصري من خلال إطلاق عملية السوار الإلكتروني و الإمضاء الإلكترونيوإستخرج الوثائق القضائية والجنسية والسوابق العدلية إلكترونيا، بالإضافة إلى أسلوب المحاكمة عن بعد وبناء قاعدة معلوماتية ونظام تسيير تقني إلكتروني خاص بالقطاع، وكذا قنوات تواصل و شبكات إتصال داخلية بين مختلف المجالس والمحاكم القضائية والمؤسسات العقابية من جهة، والإدارة المركزية والمؤسسات الإدارية التابعة للقطاع، ما من شأنه تسريع عملية التسيير الإداري و تقديم خدمات عمومية بجودة وكفاءة عالية.

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن العنصر البشري هو الآخر حظي بالإهتمام في إستراتيجية العصرنة من خلال إعداد دورات تكوينية لتجديد المعلومات، وتحسين المستوى لموظفي قطاع العدالة بمختلف الأسلاك التابعة له، وبهذا ألمت إستراتيجية العصرنة لقطاع العدالة في الجزائر كل معالم تجسيد وتطبيق الإدارة الإلكترونية وفق منهج علمي لذا أصبح القطاع أنموذجا يستحق الإقتداء به لبقية القطاعات الحكومية، والتي لا تزال تعمل وفق الأسلوب التقليدي في التسيير الإداري.

قائمة المراجع :

- ابو بكر محمود الهوش ، الحكومة الإلكترونية : الواقع و الأفاق ،مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2006 .

- ماجد راغب الحلو ،الحكومة الإلكترونية و المرافق العامة ،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية و الأمنية للعمليات الإلكترونية ،

الجزء الرابع، المنعقد في اكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة 26 –28 افريل 2003.

– عبد السلام هابسالسويفان، ادارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية دراسة تطبيقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ،2018.

– عمارة عبد الحميد ، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وابحاث، الجزائر، مجلد 10، عدد 3، 2018.

– مزهر شعبان العاني و شوقي ناجي جواد ،الإدارةالإلكترونية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن ،ط 1 ،2014 .

– نورة بنت ناصر الهزاني ،الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية ،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ،2008 .

– جمال فلوسي:مداخلة بعنوان" بدائل العقوبات السالبة للحرية في القوانين الجنائية"، في الحلقة العلمية : بدائل العقوبات السالبة للحرية ،المنعقدة بالمركز الدولي للمؤتمرات الجزائر من 03الى 06 ديسمبر 2018.

– وزارة العدل ، اصلاح العدالة : الحصيلة و الافاق ، فيفري 2005.

القوانين :

- القانون رقم 18-01المؤرخ في 2018/01/30 المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 05 .

المواقع الإلكترونية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، موقع وزارة العدل : https://www.mjustice.dz/ تاريخ الإطلاع : 2021/03/22.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، موقع مركز البحوث القانونية و القضائية : https://crjj.mjustice.dz/ تاريخ الإطلاع : 2021/03/22 .

- العدالة: المحاكمة عن بعد، الاذاعة الجزائرية على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/40015.html بتاريخ : 2015/05/11 ،تاريخ الاطلاع : 2021/04/02 على الساعة 15:00.

الهوامش:

[1]- مزهر شعبان العاني و شوقي ناجي جواد ،الإدارة الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن ، ط 1، 2014 ، ص 33.

[2]- نفس المرجع ، ص 33.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 33.

[4]– ابو بكر محمود الهوش ،الحكومة الإلكترونية :الواقع و الافاق ،مجموعة النيل العربية ،مصر ،2006 ، ص 107.

[5]– ماجد راغب الحلو ،الحكومة الإلكترونية و المرافق العامة ،بحث مقد الى المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية و الامنية للعمليات الإلكترونية ،الجزء الرابع ،المنعقد في اكاديمية شرطة دبي ، مركز البحوث و الدراسات ،الامارات العربية المتحدة ، في الفترة 26 –28 افريل 2003،ص 10.

[6] – نورة بنت ناصر الهزاني ،الخدمات الإلكترونية في الاجهزة الحكومية ،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ،2008 ، ص 48.

[7]– عبد السلام هابس السويفان ،ادارة مرفق الامن بالوسائل الإلكترونية دراسة تطبيقية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،2018، 67.

[8]– وزارة العدل ، اصلاح العدالة : الحصيلة و الافاق ، فيفري 2005 ، ص 30.

[9]– نفس المرجع ،ص 31.

[10]–جمال فلوسي:مداخلة بعنوان"**بدائل العقوبات السالبة للحرية في القوانين الجنائية**"، في الحلقة العلمية : بدائل العقوبات السالبة للحرية ،المنعقدة بالمركز الدولي للمؤتمرات الجزائر من 03الى 06 ديسمبر 2018.

11– القانون رقم 18–01المؤرخ في 2018/01/30 المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 05 ،ص 10.

12– المادة 150مكرر، نفس المرجع السابق ،ص 10.

[13] – المادة 150مكرر10، نفس المرجع السابق ،ص 11.

[14]– عمارة عبد الحميد ، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق و المحاكمة الجزائية ، مجلة دراسات و ابحاث ، الجزائر ، مجلد 10عدد 3 ،2018 ص60.

[15]– العدالة :المحاكمة عن بعد ، الاذاعة الجزائرية على الموقع :
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/40015.html بتاريخ : 2015/05/11 ،تاريخ الاطلاع : 2021/04/02 على الساعة 15:00.

[16]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، موقع وزارة العدل : https://www.mjustice.dz/ تاريخ الاطلاع : 2021/03/22.

[17]– نفس المرجع .

[18]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، موقع مركز البحوث القانونية و القضائية : https://crjj.mjustice.dz/ تاريخ الاطلاع : 2021/03/22 .